ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما زايدة
والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تال الواو بمعنى مع تالية
لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل وذات
الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا ساير والنيل فيصدق على النيل من المثالين انه اسم
لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال الواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة
ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو ساير فى المثال
الثانى فانه فيه معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه وهو السين واليا والرا وسمى النيل مفعولا
معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك فى شرح اللمحة ونحو سرت
والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر الا
انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة فى المثال الثانى على
جملة وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بنا على ان المتاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا
معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ
الزمخشرى فانقله عنه فى المغنى وخرج باللفظ الثانى وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه
عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا للواو
التى بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جا زيد وعمرو قبله او بعده
فان التقييد بالقبلية او البعدية ينافى المعية ولو قال بدل جا رايت حتى يكون عمرو منصوبا لكان
اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقولى وخرج باللفظ الخامس وهو قوله
تال لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم
تقدم الجملة خلافا للصيمرى بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز
وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك
بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه
معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا
ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه خلافا لابى على
الفارسى فانه اجاز فى قولهم هذا ردائى مطويا وسربالا اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف
وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال
ينصب تال الواو مفعولا معه فى نحو سيرى والطريق مسرعه فان قلت قد قالوا ما انت وزيدا وكيف
انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم
يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف
لا مبتدا والاسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الاول والاصل ما تكون وكيف
تصنع فحذف الفعل وحده
فبقى تكون وتصنع ضميرا مستترا وجى باسم مرفوع على الفاعلية فلما
حذف تكون وتصنع برز الضمير وانفصل لتعذر اتصاله وقد رد سيبويه من لفظ الكون فى المثالين
دون غيره لانه قد كثر ..... يا المضارع وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف يكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف
من تقديره فى ذلك هل هو مقصود له او غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز

وزعم

وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار
وليست سوالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف
فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال
واما ما فلا يكون حالا وزعم بعضهم انها خارجة عن اصلها للسوال عن الحال والصحيح انها ناقصة
وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على اى حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطايفة من
الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت
والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة
للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا والناصب له
الواو خلافا للجرجانى عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير كما
فى ساير الحروف الناصبة والحق من المذهبين اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اى المخالفة خلافا للكوفيين الا
ما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه منصوب وهو مخالفة
ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه فى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما
بعد الواو لم يصلح ان يجرى على ما قبله كما فى جا زيد وعمرو فلما خالفه له فى المعنى انتصب على الخلاف
ورد بان الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز ولا
الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون
حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافى بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة
لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويوخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبق من فعل
او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد
لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف
والمعطوف عليه فكذلك هذا والاول متفق عليه والثانية طرقها خلاف ابن جنى ذهب فى الخصايص الى جواز التوسط مستدلا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى
وهذا مخرج على ان فحشا ليس معطوفا على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات
عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل عليك السلام ورحمة الله فصل الاسم الواقع بعد
الواو خمس حالات احدها وجوب العطف كما فى كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جا
زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة فى الاول ومن عدم الفضلة فى الثانى لان
الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة فى الثالث وثانيها
رجحانه اى العطف على المفعول معه كجا زيد وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن
بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب على
المفعول معه ثالثها وجوب المفعول معه لكن فى نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع
الشمس لامتناع العطف فى المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه
لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى لك الا بعد اعادة الجار نحو ما لك ولزيد
وعلى المالك واجاز الكساى فيه الجر قال الموضح فى الحواشى وبه اقول لا على العطف بل على

Copyright © King Saud University